http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1816) السنة السابعة - الثلاثاء (8) حزيران 2010

في استبيان أجراه مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام شمل ٣٠٠ عينة

الجمهور وقضية تشكيل الحكومة

نظم مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام استبيانا بشأن اعتقادات الجمهور باسباب تأخير تشكيل الحكومة برغم مرور ثلاثة أشهر على انتخابات السابع من آذار المنصرم، ومصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات وطعونها نهاية أيار الماضي، ونوعية الحكومة المقبلة التي يفضلها.

شارك في الاستبيان ٣٠٠ شريحة من مختلف التنوعات الاجتماعية والسياسية العراقية في بغداد. وقد تضمن الاستبيان سؤالين فقط: الاول هو"ماهي باعتقادك اسباب تأخير تشكيل الحكومة العراقية"وقد تضمنت الاجابة،اربعة خيارات هي"اختلافات سياسية والصراع على السلطة والمنصب، تأكيد مبدأ المحاصصة، تدخلات خارجية". وكان السؤال الثاني هو"ماهو شكل الحكومة المقبلة التي تفضلها؟

وقد تضمن السؤال اربعة خيارات ايضا هي"يشترك فيها الجميع، الرابح والخاسر، في الانتخابات، حكومة تحالفات، حكومة القائمة الفائزة، حكومة محاصصة". وقد جاءت النتائج على الشكل التالي:

٥٥٪ يعتقدون ان تأخير تشكيل الحكومة بسبب الصراع على السلطة والمنصب

١٨٪ يعتقدون ان سبب التأخير هو اختلافات سياسية

٤١٪ يفضلون حكومة يشترك فيها الجميع

٣٤٪ يفضلون حكومة القائمة الفائزة

٥٪ فقط يفضلون حكومة محاصصة

س١ ماهي باعتقادك اسباب تأخر تشكيل الحكومة؟

اختار ١٦٦ من الشريحة اجابة"الصراع على السلطة والمناصب"وقد بلغت نسبتهم ٥٥٪، فيما اختار ٥٤ من الشريحة اجابة"تدخلات خارجية"وقد بلغت نسبة المشاركين ١٨٪، اما من اختاروا اجابة اختلافات سياسية فقد بلغ عددهم ٥٤وكانت نسبتهم من الشريحة المشاركة ١٨٪ ايضا، فيما كانت نسبة من اختاروا اجابة: تأكيد مبدأ المحاصصة"٩٪ من الشريحة وقد بلغ عددهم ٢٦ فقط.

س٢ ماهو شكل الحكومة المقبلة التي تفضلها؟

اختار ١٢٤ من المشاركين في الاستبيان اجابة"يشترك فيها الجميع، الرابح والخاسر في الانتخابات، وقد بلغت نسبتهم ٤١٪، فيما بلغ عدد الذين اختاروا اجابة،"حكومة القائمة الفائزة"١٠٢ مشارك وقد بلغت نسبتهم ٣٤٪ من مجموع الشريحة، اما من اختار اجابة"حكومة تحالفات"فقد بلغ عددهم ٥٩ مشاركا وكانت نسبتهم ٢٠٪، اما نسبة الذين اختاروا اجابة"حكومة محاصصة"فقد بلغت ٥٪ وكان عددهم ١٥ مشاركا فقط.

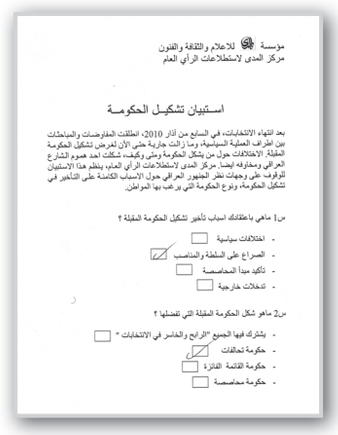

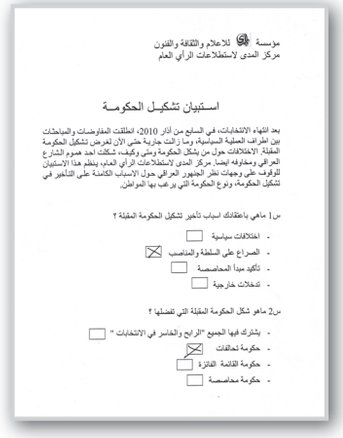

1:- ما هي باعتقادك اسباب تاخير تشكيل الحكومة المقبلة؟

النوع	التكرار	النسبة
اختلافات سياسية	54	%18
الصراع على السلطة والمناصب	166	%55
تاكيد مبدا المحاصصة	26	%9
تدخلات خارجية	54	%18
المجموع	300	%100

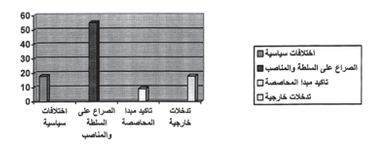

س2:- ماهو شكل الحكومة المقبلة التي تفضلها؟

النوع	التكرار	النسبة
يشترك فيها الجميع"الرابح والخاسر في الانتخابات"	124	%41
حكومة تحالفات	59	%20
حكومة القائمة الفائزة	102	%34
حكومة محاصصة	15	%5
المجموع	300	%100

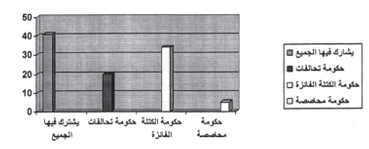

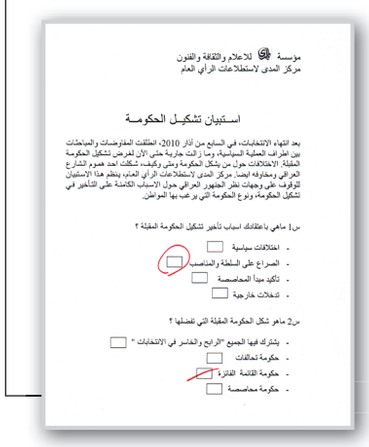

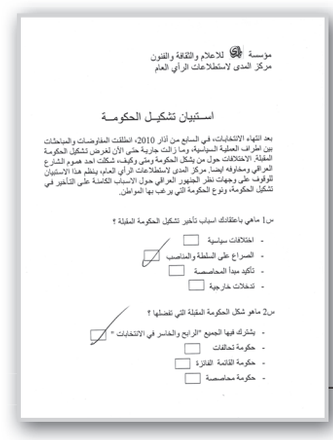

استبيان تشكيل الحكومة

المناصب والصراع السياسي

في الاستبيان الذي اجراه مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام بشأن اعتقادات الجمهور باسباب تأخير تشكيل الحكومة، وماهي نوع الحكومة المقبلة التي يريدها، يتبين للمتأمل في نتائج الاستبيان ان الجمهور المستبين، يبحث عن خلاص حقيقي من الجمود الذي يعانيه المشهد العراقي بشكل عام وعلى جميع المستويات تقريبا، فنسبة ٤١٪ من المستبينين، يفضلون ان يشارك الجميع في الحكومة المقبلة، الفائز والخاسر في الانتخابات، أي الجميع، وهو وعي شعبي بأن استبعاد أية جهة في مثل الوضع الحالي وتعقيداته، ربما يقود الى المزيد من المشاكل، و٢٠٪ طالبت بحكومة تحالفات، وباضافة هذه النسبة الى نسبة مشاركة الجميع، تتولد لدينا قناعة، بان الرأي العام السائد، هو باتجاه حكومة المشاركة الوطنية، فالتحالفات يعني عمليا حشد اكبر عدد ممكن من الكتل والقوائم للاسهام في قيادة العملية السياسية. كما ان الجمهور نفسه، لم يستجب لخيار حكومة المحاصصة التي حصلت على نسبة ٥٪ فقط من المشاركين في الاستبيان، وهذا يعني عمليا ان هذا الطريق لم يعد مقبولا من الجمهور باغلبيته الساحقة. اما سؤال سبب تأخير تشكيل الحكومة، فيبدو ان الجو العام لرأي الجمهور يعتقد ان السبب"هو الصراع على السلطة والمناصب"وكانت نسبة التصويت على هذا الخيار ٥٥٪، وهي نسبة عالية لو قارناها مثلا مع نسبة من أشروا على خيار"اختلافات سياسية"وهذا يعني ان اكثر من نصف الشريحة المستبينة تعتقد ان المناصب هي السبب في حين لاترى في الاختلافات السياسية الا نسبة قليلة بلغت ١٨٪ وهي غير مؤثرة ولا تعيق تشكيل الحكومة المقبلة.

أرقام بحاجة إلى أن يمحصها السياسيون جيدا لمعرفة، في الاقل، وجهة نظر الجمهور في ادائهم السياسي وخطابهم الاعلامي، ومدى احساس الجمهور بالمرارة، جراء الاعتقاد السائد من ان الصراع السائد هو صراع على المناصب وليس لاختلافات سياسية!!

مقعدان إضافيان لايقودان الى منصب رئاسة الوزراء

□ بغداد/عبد العزيز لازم

يتواتر الحديث اليوم عن طرح اسم رئيس وزراء ترضى عليه الكتل المتنازعة على الكرسي الذهبي. وهذه إشكالية لم تتوضح أبعادها بالكامل حتى كتابة هذا التقرير. لكننا لا نستطيع القفز فوق الأسباب التي حفزت هذا الطرح المتكرر في وسائل الإعلام وربما في الاجتماعات أو اللقاءات التي تتم بين المعنيين. يبرز هذا الرأي دائما عندما تبلغ الخلافات بين الكتل حدا تغلق فيه المسالك الطبيعية الى الاتفاق أو التوافق السياسي الانتخابي. فهناك ما زالت نقاط رئيسة مستعصية لا يستطيع أصحاب الشأن تجاوزها. بعضها نشأ من نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة المثيرة للجدل، فقد خططت الكتل الفائزة الأربع منذ ما قبل الانتخابات لحصر جميع السلطات في ما بينها وتهميش القوى والكتل"الصغيرة"الأخرى التي شاركتها المسؤولية منذ التغيير في ٢٠٠٣ بإجراء تعديلات مجحفة على قانون الانتخابات، تقلص التعددية التي اقرها الدستور وتكرس صلاحية القرار بأيديها دون غيرها. والنتيجة هي ان جميع الكتل المتبقية تعد نفسها فائزة سواء بعدد الأصوات والمقاعد أو بالتأثير السياسي الذي تحدده مقاعدها هي، والتي يمكن أن تكون مطلوبة لمشروع تحالف ثنائي أو ثلاثي لاستكمال نصاب يحدده الدستور. علما ان الكثير من تلك المقاعد قد اتاحها لها قانون الانتخابات المجحف وليس ديمقراطية الاقتراع.

من جهة أخرى لم تستطع أية كتلة منفردة ممارسة حق تأليف الوزارة وترشيح رئيس وزرائها المفضل. بل ان القائمة الفائزة عدديا بفارق ضئيل"مقعدين فقط"العراقية لا تستطيع تأليف وزارة بسبب عجزها عن تحقيق نسبة الخمسين زائد واحد التي يقرها الدستور، فهي مطالبة بالبحث عن تحالفات مع قوى أخرى تشترط حصة من الكعكة قد تكون من الصعب القبول بها، فيبدأ السيناريو المتدرج الشائع اليوم (تبادل رأي، مداولات، لقاءات، حوارات، اتفاق على موعد للتفاوض، ثم مفاوضات تتبعها مناورات). قائمة رئيس الوزراء المالكي ارادت ان تحسم الأمر مسبقا بعد ان يئست من نتائج عملية إعادة العد والفرز التي دعت إليها في محاولة للبحث عن مقاعد إضافية تحقق لها تجاوز عدد مقاعد العراقية لم يكن متوقعا ان تحقق لها أية ميزة. بدأت تلك القائمة، التي تمرست بالحكم أكثر من غيرها، مفاوضات متعسرة مع الكتلة الأقرب إليها من حيث المرجعية الفكرية وهي قائمة الائتلاف الوطني التي يقودها السيد عمار الحكيم والتي يمتلك التأثير الأكبر فيها التيار الصدري صاحب العدد الأكبر من المقاعد (٤٠ مقعدا)، لم ترشح أية نتائج تقود الى الانفراج في أزمة ترشيح رئيس الوزراء. أما ائتلاف الكتل الكردستانية الذي تشكل بسهولة من مجموع الكتل الكردستانية الفائزة بالانتخابات فينتظر نتائج مباحثات الكتل الكبيرة الأخرى المعنية بتسمية رئيس الوزراء المؤمل، دون طائل حتى الآن، برغم الحراك السياسي الذي أنجزه بقصد تقريب وجهات النظر بين الفرقاء. فبقيت الأبواب موصدة أمام الحلحلة والحل. وبرغم ان تصديق المحكمة الإتحادية على النتائج النهائية للانتخابات قد اعطى وميضاً خافتا لامكانية الاقتراب من اليابسة على اعتبار ان الحسم سيكون في ذمة وقت قانوني محدود ضمنه الدستور يسبق انعقاد الإجتماع الأول لمجلس النواب الجديد. لكن الحوادث السائدة في البلاد علمت الناس ان مواد الدستور كثيرا ما وضعت على الرف بسبب حمأة المنافسة التي كثيرا ما ابتعدت عن روح الدستور.

هل بدأ اليأس يطل برأسه على الساحة السياسية العراقية؟ ما يعرضه السطح هو انهم ليسوا على عجلة من أمرهم. لكن دول الجوار التي استقبلت العديد من السياسيين العراقيين تراقب بحذر وتريد استعجال الحسم اكثر من اصحاب الشأن من اهل البلاد الذين ادمنوا توجيه انظارهم الى هذه الدول لدرجة ان احد المسؤولين الأميركيين طرح اقتراحا ساخرا مفاده ان يكون السيد اياد علاوي مديرا لشركة الخطوط الجوية العراقية لشدة ولعه بالسفر خارج البلاد. وربما شكل موقف دول الجوار ضغطا للاسراع في الحل خوفا من ان تفلت الأمور وتتطور الى وضع يهدد امنها هي. الياس والضغط دفع بالساسة العراقيين الى ان يبحثوا عن بدائل بين الركام الذي خلفه العناد السياسي للجبلين المالكي وعلاوي وخلفهما القوى المؤيدة ذات المصلحة في ارتقائهما سدة رئاسة الوزارة، فصار الحديث عن بديل"توافقي"لرئاسة الوزراء ممكنا الآن برغم إغراء انتقاء احدهما لهذا المنصب في ظل اتفاق أو تحالف في ما بين قائمتيهما لكي تتحقق الشراكة الحقيقية في الحكم مع إمكانية التحاق كتلة الائتلاف الكردستاني بهما لتكوين هيكل الوزارة المنشودة. أما القوة الرابعة وهي الائتلاف الوطني فتقدم نفسها كمستودع للبدائل الجاهزة لتسلم رئاسة الوزارة، فهي تحفظ في صفوفها عبد المهدي والجلبي والزبيدي وأخيرا جعفر الصدر وكل هؤلاء القادة جاهزون لتسلم سدة رئاسة الوزارة وكلهم"عدا السيد جعفر"معروفون لدى الجمهور ولديهم خبرة كبيرة في حرفية الحكم. لكن المشكلة في رأينا تكمن ليس في كفاءة هؤلاء السادة، بل بالمعايير التي يمكن ان تأتي بهم الى سدة تلك المسؤولية وهي معايير الطائفية والمحاصصة، وهذه تطفو على السطح برغم محاولات هؤلاء القادة الابتعاد عن الطائفية وبرغم إخلاصهم في ذلك، لكن المعيار ما زال ماثلا في أذهان من يريد ان يشكك بهم وبإخلاصهم. فقبلهم كان المالكي قد أظهر كفاءة عالية في إدارة الدولة في ظروف صعبة لكن الجهود التي استهدفت إفشال تجربته كانت كبيرة ونشطة لا لشيء إلا لأنه ينتمي الى طائفة أخرى، إضافة الى الأسباب الأخرى، طبعا، التي يمكن تطويقها. التيار الصدري يطرح اليوم اسم شاب"لم يكن مألوفا في الإعلام ولا يمتلك تجربة في الحكم والإدارة هو السيد جعفر الصدر الذي يمتلك مكانة اجتماعية ودينية في الأوساط العراقية بسبب احترامهم لروح والده الشهيد محمد باقر الصدر. أما ما عدا ذلك فلا يوجد شيء واضح يتيح للناس فرصة اختياره أو تأييد اختياره لهذا المنصب الخطير وقد يكون حائزا على الأوصاف المطلوبة في أعين من يرشحه وهذا من حقه وحقهم، ولكن ماذا عن حق من لا يعرفه وهم أغلبية؟ وهكذا نعود الى المعيار الطائفي شديد الإحكام. نعتقد إننا بحاجة الى إعادة النظر بكل ما تسبب في خلق المشكلات أمام الحكم العراقي عبر تعزيز العامل الوطني في الاختيار وفسح المجال أمام شخصيات ومواطنين قادرين على أن يقدموا عطاء نوعيا لصالح الوطن والناس ولصالح المسيرة السياسية العراقية الجديدة بغض النظر عن أوصافهم الطائفية والقومية. إن إصلاح الحكم سيبقى مطلبا ديمقراطيا ماثلا مع امتداد المسيرة السياسية ولا بديل عنه ولكن ليس على حساب المعيار الوطني.

المالكي

علاوي

عبد المهدي

الجعفري

الجلسة البرلمانية الأولى وتطلعات العراقيين نحو الكتل الفائزة

□ بغداد / اذاعة العراق الحر

بدأ بحثُ الكتل السياسية الفائزة في انتخابات السابع من آذار عن موعد التئام البرلمان العراقي الجديد ليلائم السقف الزمني الدستوري لعقد جلسته الأولى. وكان رئيس المحكمة الاتحادية العليا مدحت المحمود قد أوضَح لدى إعلانه المصادقة على نتائج الانتخابات في الأول من حزيران أن رئاسة الجمهورية هي الجهة المخوّلة بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد في غضون خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة.

وفي ما يتعلق بتشكيل الحكومة، ذكر أن الفقرة ٧٦ من الدستور تنصّ على أن يكلّف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكبر عدداً بذلك، مضيفاً أن بإمكان القوائم الفائزة أن تتحالف أو تشكّل ائتلافاً أو اندماجاً بينها خلال انعقاد الجلسة البرلمانية الأولى. أما السقف الزمني المحدد لرئيس الوزراء المكلّف فهو لا يتجاوز الشهر لتقديم تشكيلته الحكومية.

وبموجب هذه الآلية الدستورية، وجّه الرئيس العراقي جلال طالباني السبت رسالة إلى جميع القوائم الفائزة مناشداً اقتراحاتها"بالسرعة الممكنة"بشأن موعد عقد الجلسة البرلمانية الأولى"بموجب المادة ٥٤ من الدستور التي نصّت على إصدار مرسوم جمهوري بعقد الجلسة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة."

وكان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت قد قال في بيان الترحيب بالمصادقة على نتائج الانتخابات البرلمانية إنه يشجّع"القادة العراقيين على العمل فوراً وسوية لإتمام تشكيل الحكومة الجديدة عبر المشاركة الشاملة"مؤكداً أهمية اجتماع"مجلس النواب بأقرب وقت ممكن كما ينصّ عليه الدستور"، بحسب تعبيره.

أبرزُ الكتل الفائزة واصَلت طوال الأشهر الثلاثة الماضية مشاوراتٍ سياسيةً لم تفضِ إلى توافقٍ على مرشحٍ يحظى بقبول الجميع لرئاسة الحكومة المقبلة فيما تمسّكت القائمتان الرئيستان، (العراقية) و(ائتلاف دولة القانون)، بزعيميهما كمرشحيْن لمنصب رئيس الوزراء. وأكدت كتلة (العراقية) الفائزة بواحد وتسعين مقعداً"فرق مقعدين عن الفائزة الثانية"أحقّيتها بتشكيل الحكومة فيما تحالَفت (دولة القانون) الفائزة بتسعة وثمانين مقعداً مع (الائتلاف الوطني العراقي) بمقاعده السبعين كي يُكوّنا الكتلة البرلمانية الأكبر. ويشير سياسيون إلى أن الجلسة البرلمانية الأولى قد تواجهُ عقبة أخرى لا تقلّ تعقيداً عن تسمية رئيس الوزراء المقبل ألا وهي اتفاق الكتل على المناصب السيادية الأخرى في الدولة كرئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ونوابهما.

النائبُ محمود عثمان العضو القيادي في (التحالف الكردستاني) الفائز بسبعة وخمسين مقعداً في مجلس النواب العراقي أجاب على سؤال لإذاعة العراق الحر في إثر اجتماع الكتل الكردستانية في أربيل الأحد قائلا إن هذا التحالف يرى ضرورة عقد الجلسة البرلمانية الأولى خلال المهلة الزمنية الدستورية، أي في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، دونما تفضيل لأي يوم محدد.

وذكر عثمان أن الجلسة الأولى المرتقبة ستكون برئاسة النائب الأكبر سنّاً متوقعاً أن تبقى مفتوحة على غرار الجلسة الافتتاحية للبرلمان المنصرم في عام ٢٠٠٥، التي بقيت منعقدة واحدا وأربعين يوماً.

من جهته، قال النائب بهاء الأعرجي عضو (الائتلاف الوطني العراقي) في إجابته على سؤال بشأن رسالة رئيس الجمهورية إن طالباني كان بإمكانه من الناحية الدستورية توجيه الدعوة لعقد الجلسة البرلمانية الأولى ضمن السقف الزمني الدستوري من دون الحاجة الى استخراج رأي القوائم الفائزة.

وفي مقابلة عبر الهاتف، تحدث الأعرجي عن مستجدّات المساعي المتواصلة لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر عبر تحالف ائتلافي (الوطني العراقي) و(دولة القانون) مشيراً إلى مشاوراتهما الرامية إلى تسمية مرشحٍ موحد لرئاسة الحكومة الجديدة.

أما النائب جمال البطيخ من قائمة (العراقية) فقد صرح لإذاعة العراق الحر الأحد بأن هذه الكتلة أرسلت ردّها على رسالة طالباني مقترحةً يوم الخميس المقبل موعداً للجلسة البرلمانية الأولى التي توقعّ أن يُجرى خلالها انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه. كما تحدث عن المحادثات التي تواصل (العراقية) إجراءها مع كتل أخرى ومنها (دولة القانون) متوقعاً عقد لقاء بين زعيميها خلال الأيام القليلة المقبلة.

من جهته، أعرب النائب عبد الهادي الحساني من (ائتلاف دولة القانون) عن اعتقاده بأن"استقرار العراق يعتمد على الحوارات واللقاءات التي يراد منها تنضيج واقع تشكيل الحكومة بشكل أفضل وأسرع ويشمل كل المكوّنات الرئيسة في البلاد التي عانت الديكتاتورية وتهميش العديد من شرائح المجتمع"مؤكداً أهمية الإسراع في عملية تشكيل"حكومة شراكة وطنية حقيقية."